

بيان " دورة الفقيه لحسن مثيق "

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي اجتمعت اللجنة الإدارية يوم الأحد 02 فبراير 2014 بكلية الآداب و العلوم الإنسانية بالرباط، غداة اجتماع مجلس التنسيق الوطني يوم السبت 01 فبراير 2014.

وبعد الاستماع للعرض المفصل للمكتب الوطني حول حصيلة عمله منذ اجتماع اللجنة الإدارية ليوم 29 يونيو 2013، وخلصات النقاش المثمر الذي عرفه اجتماع مجلس التنسيق الوطني، ومنهجية العمل النقابي التشاركي مع السلطة الحكومية الوصية على القطاع وما أثمره النضال المستمر والعمل الدعوى للمكتب الوطني، وبعد تدخلات السيدات والسادة الأساتذة، فإن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي:

1. تثنى عاليا عمل المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي والتزامه بمقررات المؤتمر العاشر للنقابة وتوجيهات اللجنة الإدارية؛
2. تحيي مقاربة العمل التي ينفجها المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي من خلال توسيع التشاور والحوار مع السيدات و السادة الأساتذة الباحثين بمختلف المواقع الجامعية؛
3. تجدد تشبثها بمقررات المؤتمر الوطني العاشر، وفي مقدمتها توحيد التعليم العالي وترسيخ استقلالية الجامعة ودمقرطة تسييرها، وضمان مجانية التعليم العالي؛
4. تصادق على الاتفاق الذي توصل إليه المكتب الوطني مع الوزارة الوصية بخصوص الترقى من إطار أستاذ مؤهل إلى إطار أستاذ التعليم العالي والقاضي بإلغاء المباراة والحصيص.

لقد كان النقاش الحر والعميق والهادف الذي عرفه اجتماع اللجنة الإدارية فرصة أجمع فيها المتدخلون على تنديدهم مرة أخرى بالوضعية الكارثية التي أضحت عليها الجامعة المغربية جراء اتجاه الحكومة نحو المزيد من تضيق الخناق على الجامعة العمومية من خلال خلق بدائل ريعية مبنية على شراء المعرفة وهو ما يعني بصراحة وأد الجامعة العمومية. وهي نتيجة تدل على عجز الحكومة عن الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب المغربي المبنية على التقدم والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وفي هذا الصدد فإن اللجنة الإدارية تؤكد :

1. فيما يخص قضايا التعليم العالي والبحث العلمي، على:
- رفضها القاطع لتسليع المعرفة وتحذر الحكومة من أي إجراء يخلق بديلا للجامعة العمومية مبني على قطاع مؤدى عنه تحت غطاء ما يسمى بـ "الشراكة غير المربحة".
- تنبيهها لاستفحال ظاهرة الاحتلال الصارخ في ملائمة البنيات التحتية الجامعية نسبة لأعداد الطلبة المتزايد رغم ضعف عددهم الإجمالي الذي يرتب المغرب في الدرجات الدنيا بالنسبة لدول ذات اقتصاد قرين باقتصاد المغرب.
- إثارتها الانتباه للتدني الخطير الذي تعرفه نسبة التأطير البيداغوجي والعلمي حيث يبلغ عدد الأساتذة الباحثين بالمغرب نصف أو أدنى عدد الأساتذة الباحثين بدول الجوار.
- تنديدها بسوء الحكامة والتدبير الذي تعرفه عدة مواقع جامعية وهو ما يدفع إلى ضرورة التعجيل بتطبيق المطالب الثابتة للنقابة الوطنية للتعليم العالي في ديمقراطية تسيير مؤسسات التعليم العالي من خلال اعتماد آلية الانتخاب للمسئولين الجامعيين.
- مطالبته بضرورة القطع مع الواقع الحالي في اختيار المسؤولين على تدبير المؤسسات الجامعية الذي تحكمه المحسوبية والتميز باختلالات صارخة تتعارض حتى مع مقتضيات الدستور التي تضمن تكافؤ الفرص والحصول على المعلومة إضافة إلى منعها التمييز على أساس فكري أو سياسي أو عرقي، وتنبه بهذا الصدد إلى ما يقع من خروقات في المساطر في مراكز وتطوان والدار البيضاء والرباط والمدرسة الحسنية للأشغال العمومية وكلية الشريعة بفاس...

- تضامنها مع النضالات التي يخوضها جهويا الأساتذة في إطار تعبتهم القوية والوازنة داخل نقابتهم العتيدة للتصدي لما يقع من تجاوزات للمقتضيات القانونية في تدبير بعض الجامعات والذي يخلق نوعا من الاحتقان يؤثر سلبا على السير العادي للتكوين والبحث، كما تنبه إلى خطورة الوضع بجامعة القاضي عياض بمراكش والمولى إسماعيل بمكناس وتطالب المسؤولين بالالتزام بالمقتضيات القانونية ذات الصلة.
- إشارتها إلى هزالة الموارد المالية والبشرية المخصصة للتعليم العالي، وغياب رؤية استراتيجية للنهوض بالتعليم العالي باعتباره الرافعة الأساسية للتنمية، بل إن كل المؤشرات الملموسة تفيد بانتهاج الحكومة سياسة التخلص من المرافق العمومية الأساسية كالصحة والتعليم والسكن وفق المقاربة المحاسبانية للسياسة الرسمية في تدبير الشأن العام.
- تحذيرها المسؤولين من مغبة التمادي في سياسة البلقنة والشتات التي يعرفها التعليم العالي وسياسة التخلي عن الوصاية للسلطة العمومية على مسؤوليتها في تأطير وتدبير هذا القطاع. كما ترهن استقرار وأمن البلاد من خلال توسيع دائرة اليأس والإحباط لدى الشباب، وتقشي ظاهرة العنف والانغلاق والتطرف وفتاوى التكفير ومحاربة حرية الرأي والتعبير.
- تأكيدها على أن مصداقية تقييم وإصلاح المنظومة البيداغوجية رهين بمشاركة الأساتذة، وتحذر من العواقب غير المحمودة للبدع الإدارية من شاكلة "شبكة العمداء والمديرين" أو "ندوة الرؤساء"، أو خلافه والتي أضحت تتدخل بغير موجب قانوني في الشؤون البيداغوجية التي تبقى من اختصاص الشعب واللجن البيداغوجية بمجالس المؤسسات ومجالس الجامعات.
- تأكيدها على ضرورة تحمل الوزارة مسؤوليتها في العمل على تمكين المغرب من وضع استراتيجية واضحة للبحث العلمي وربط التكوين بالبحث، ورفع العوائق البيروقراطية التي تعوق صرف الميزانية الخاصة بالبحث العلمي واعتماد المراقبة البعدية عوض المراقبة القبلية.
- تحميلها الحكومة كامل المسؤولية في الهجمة الشرسة التي تهدد مستقبل الجامعة العمومية المغربية، وتدعو كافة القوى السياسية الوطنية والمركزيات النقابية وهيئات المجتمع المدني إلى التعبئة من أجل صيانة حق بنات وأبناء الشعب المغربي في تعليم عالي عمومي مجاني وجيد.

2. فيما يخص الملف المطلبي للسيدات والسادة الأساتذة :

- تعبر عن استيائها لتملص الحكومة من تطبيق التزاماتها وتعهداتها فيما تبقى من المطالب الواردة في البلاغ المشترك لـ 12 مارس 2013 وتؤكد على تشبثها بضرورة إيجاد حل سريع لمضامينه والمتمثلة في رفع الاستثناء على الأساتذة الباحثين حملة الدكتوراه الفرنسية واسترجاع سنوات الخدمة المدنية ورفع الحيف عن الأساتذة المحاضرين الموظفين قبل 1997 وتطبيق الدرجة الاستثنائية بالنسبة لأساتذة التعليم العالي ج مع إضافة الدرجة د؛
- تؤكد على ضرورة حل المشاكل المرتبطة بمؤسسات تكوين الأساتذة في المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين ومركز تكوين مفتشين التعليم ومركز التخطيط والتوجيه التربوي، واعتبار هذه المؤسسات قاطرة أساسية للرفع من جودة التعليم في بلادنا كما تؤكد على ضرورة جعلها مؤسسات تابعة للجامعة.
- تحذيرها للتوجه نحو خصخصة قطاع الصحة والتكوين الطبي من خلال محاولة فتح كليات خاصة للطب أو ومن خلال تمرير تعديل للقانون 94/10 المنظم لمهنة الطب بالمغرب في غياب تام لآليات الحوار مع الأساتذة الباحثين الحريصين على ضرورة أن يكون أي تعديل أو إصلاح مؤطرا بالمقاربة الاجتماعية الرامية إلى ديمقراطية العلاج وتمكين أوسع الشرائح الشعبية من الولوج إلى الرعاية الصحية الحقيقية باعتبارها خدمة عمومية.
- تدعو إلى التعجيل بتعديل القانون 01.00 بصورة شمولية وترفض أي تعديل جزئي يتنافى مع المبادئ الأساسية للنقابة الوطنية للتعليم العالي، كما تدعو إلى مراجعة النظام الأساسي للأساتذة الباحثين باعتماد إطارين (أستاذ محاضر وأستاذ التعليم العالي) مع تداخل الأرقام الاستدلالية وإضافة الدرجة د في إطار أستاذ التعليم العالي بما يحسن أداء التعليم العالي المغربي ويمكن البحث العلمي المغربي من أدوات الجودة والتنافسية العالية التي يعرفها عبر العالم. كما يحسن من الوضعية الاعتبارية و المادية للأستاذ الباحث.
- مطالبتهما الزيادة في أجور الأساتذة الباحثين مع إعفاء التعويضات الخاصة بالبحث من الضريبة.

3. فيما يخص الوضعية الاجتماعية:

- تعبر عن رفضها لمسلسل الإجهاد على المكتسبات الاجتماعية والسياسية والحقوقية التي راكمها الشعب المغربي بفضل نضالات قواه الحية. وفي هذا الصدد فإن اللجنة الإدارية ترفض رفضا قاطعا المشروع الحكومي الرامي إلى معالجة العجز الخطير التي تعاني منه صناديق التقاعد جراء الاختلاسات التي عرفتها، تلك المعالجة التي تأتي في إطار الإفلات من العقاب وتحميل تبعات ذلك للأجراء، من خلال الحكم عليهم بالعقاب الثلاثي، وذلك بالرفع من

سن التقاعد والزيادة في المساهمات والنقص في التعويضات. كما تعبر في هذا المجال عن تضامنها مع المركزيات النقابية المناضلة في سبيل الدفاع عن الحقوق المشروعة للشغيلة المغربية واستعداد النقابة الوطنية للتعليم العالي للانخراط في كل الخطوات النضالية الهادفة.

- تحذر الحكومة المغربية من عواقب الإمعان في ضرب القدرة الشرائية للمواطنين وتحميل الطبقات الفقيرة والمتوسطة تبعات الأزمة الاقتصادية وفشل المخططات التنموية، من خلال توقع الزيادات المتتالية في المواد الاستهلاكية والخدمات الاجتماعية، وتجميد الحوار الاجتماعي وتقليص الاستثمار العمومي، مقابل التطبيع مع واقع الفساد المالي والإداري، وعدم تفعيل ربط المسؤولية بالمحاسبة، والفشل في محاربة اقتصاد الربيع والقضاء على الرشوة والزيونية.
- تحذر من عواقب تنصل الحكومة من مسؤولياتها تجاه القطاعات الاجتماعية الحساسة، والانصياع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية، خاصة فيما يتعلق بالصحة والتعليم العموميين. وترفض رفضا قاطعا كل المبررات الواهية للتوصل من مسؤوليتها والتمادي في منحى خصخصة التعليم العالي ببلادنا، وبالأخص خصخصة التكوينات الطبية، وفي هذا الصدد فإن اللجنة الإدارية تحيي عاليا موقف المكتب الوطني من خلق كلية خاصة للطب.
- تحيي عاليا كل المبادرات الهادفة إلى توحيد الصف النقابي من أجل الدفاع عن الطبقة العاملة وعن المستضعفين في هذا البلد.

انطلاقا من المعطيات السابقة فإن اللجنة الإدارية:

- تدين أسلوب التلكؤ والتماطل والتسويف في تنفيذ ما تم الاتفاق حوله ومعالجة المشاكل العالقة والتقنية منها كملف الترقيات المجمدة منذ 2010 وفي هذا الإطار وانطلاقا من المهلة التي أعطتها اللجنة الإدارية للمكتب الوطني والتي انتهت بنهاية سنة 2013 والمتعلقة بحل الملفات المتفق بشأنها مع الوزارة (رفع الاستثناء على حملة الدكتوراه الفرنسية واسترجاع سنوات الخدمة المدنية ورفع الحيف عن الأساتذة المحاضرين وإضافة الدرجة الاستثنائية والدرجة د في إطار أستاذ التعليم العالي) هذا بالإضافة إلى ما يحاك ضد الجامعة العمومية فإن اللجنة الإدارية **تقرر خوض إضراب وطني إنداري يوم الأربعاء 19 فبراير 2014، تحت شعار "وحدة الأساتذة الباحثين دفاعا عن الجامعة العمومية"**، كما تدعو المكتب الوطني، في حالة عدم استجابة الحكومة للمطالب المشروعة للسادة الأساتذة إلى تنفيذ خطوات نضالية تصاعدية.
- تعتبر على أن استمرار النهج التشاركي في علاقة المكتب الوطني مع الوزارة الوصية رهين بمدى الجدية المفروض توفرها لدى الوزارة في تنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه وبمدى قوة القناعة والدفاع عن الجامعة العمومية باعتبارها مكسبا للشعب المغربي يتعين تعبئة كل المقدرات المالية العمومية والبشرية من أجل النهوض به.
- تدعو إلى تنظيم يوم دراسي حول إعادة النظر في القانون 01.00.
- تعلن عن تنظيم ندوة صحفية تعلن فيها عن ميلاد **الجبهة الوطنية للدفاع عن الجامعة العمومية** تضم كل القوى الوطنية المناضلة والتواقفة إلى تمكين المجتمع المغربي من أدوات الرقي والتنمية الحقيقية حيث تعتبر الجامعة أهمها.

وفي الختام فإن اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي تعزز أيما اعتزاز بالتفاف وتشبث السادة والسيدات الأساتذة بنقابتهم العتيده وتهيب بهم للمزيد من اليقظة لمواجهة كل ما يحاك ضد التعليم العالي المغربي.

حرر بالرباط يوم 2 فبراير 2014
اللجنة الإدارية للنقابة الوطنية للتعليم العالي

